

## قوى الثورة السودانية ترفض الارتهان للإمارات والسعودية



أكد رئيس اللجنة التنسيقية لقوى "حماية الثورة" السودانية، أبو القاسم برطم، أن الإمارات والسعودية ومصر تتدخل في الثورة السودانية، مشدداً على رفضهم ارتهان بلادهم لأي دول أجنبية.

وعن التظاهرات أمام السفارة المصرية في الخرطوم رفضاً لتدخل الرئيس المصري السيسي في شؤون السودان، قال برطم: "التظاهرات أمام السفارة المصرية تعبر عن الرفض الشعبي لأي تدخل في الأحداث الداخلية للبلاد".

وتظاهر الآلاف من السودانيين أمام السفارة المصرية في الخرطوم؛ احتجاجاً على ما اعتبروه تدخلًا من السيسي في شؤون السودان.

كما أوضح برطم أن النظام السابق جعل من السودان منطقة حربٍ للآخرين، في إشارة إلى دعم نظام المعزول عمر البشير التحالف السعودي الإماراتي في اليمن، من خلال زج جنود من الجيش السوداني في الحرب الدائرة هناك منذ عام 2015.

وعن مدى التزام المجلس العسكري الانتقالي المرحلة الانتقالية وتسليم الحكم إلى سُلطة مدنية، أشار المسؤول الثوري السوداني إلى أن "الجيش سيلتزم في حال لم تحدث فوضى في البلاد".

وكانت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية كشفت في تقرير لها، الجمعة 26 أبريل 2019، عن دور لدول خليجية يهدد بالحيلولة دون العودة إلى الحكم المدني في السودان، وذلك بتقديم الدعم الاقتصادي للمجلس العسكري الانتقالي، الذي ينظر إليه المتظاهرون على أنه جزء من النظام السابق، في إشارة إلى السعودية والإمارات.

وقالت الصحيفة: إن "المعارضة السودانية حشدت مظاهرات ضخمة، الخميس الماضي، للمطالبة بتسليم الحكم إلى إدارة مدنية، ولكن الدعم المادي من السعودية والإمارات، والذي تعهدت به الدولتان بعد تسعة أيام من الإطاحة بالرئيس عمر البشير، خفف الضغط على المجلس العسكري الانتقالي".

وتعهدت الدولتان بتحويل 500 مليون دولار إلى البنك المركزي السوداني لدعم احتياطي النقد الأجنبي الذي يوشك على النفاد، كما سترسل الدولتان أغذية وأدوية ومنتجات نفطية تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار.

وفي 11 أبريل الجاري، أطاح الجيش السوداني بنظام البشير بعد خروج تظاهرات احتجاجية واسعة ضد نظامه منذ ديسمبر الماضي، وطلب الأخير من القوى الأمنية إنهاء الاحتجاجات بالقوة، متذرعاً بأن المذهب المالكي الذي يتبعه معظم السودانيين يتيح للحاكم قتل 30% من شعبه، حسبما أعلن المجلس الانتقالي.

وشكّل الجيش مجلساً عسكرياً انتقالياً، وحدد مدة حكمه بعامين، وسط محاولات للتوصل إلى تفاهم مع أحزاب وقوى المعارضة بشأن إدارة المرحلة المقبلة.